13

الدَّيْن
أزمة الدَّين وحملة إنهائه

فيكي كلايتون

سببت أزمة الدين انتقالاً كبيراً للثروة من الفقراء إلى الأغنياء ومن الجنوب النامي إلى الشمال المتقدم.

يُقدر المبلغ الذي انتقل بين أعوام 1983م إلى 1993م من الجنوب إلى الشمال بـ 3000 بليون دولار. وفي الوقت نفسه لم تعد الدول الفقيرة والمدينة قادرة على مواجهة حاجات سكانها. وتقدّر الأمم المتحدة أن سبعة ملايين طفل يموتون سنوياً، في حين أنه كان من الممكن تفادي مثل هذا الأمر، فهم يموتون من أمراض يمكن علاجها وبسبب الماء غير النظيف الذي كان يمكن أن يكون آمناً. وقد تكون أزمة الدّين مسؤولة عن موت ملايين الناس عبر العالم، وما زال الدّين يأخذ المزيد من الأرواح. لو كان جزءاً من الأموال التي تُسدد بها الديون موجهةً لمعالجة الفقر لكان بالإمكان إنقاذ حياة العديد من الناس.

اختارت حملة الدّين في المملكة المتحدة بشكل تقليدي - وناجح في العديد من الطرق - أن تحدث تأثيراً على

الاجتماعات المتوالية لقمة مجموعة الدول الثمان. عُقدت قمة مجموعة الدول الثمان في عام 1998م في مدينة بيرمينجهام. شكّل أكثر من 70000 شخص سلسلة بشرية في مظاهرة سلمية حول القمة مطالبةً إلغاء الديون غير المدفوعة لدول العالم الفقيرة. ومنذ ذلك الحين ومن خلال الإصرار والتصميم، طبّق منفذو هذه الحملات أسلوب الضغط الملحّ على المملكة المتحدة وحكومات مجموعة الدول الثمان الأخرى من أجل إدخال موضوع الدّين ضمن جدول الأعمال السياسي، ثم محاولة الإبقاء عليه ضمن جدول الأعمال بعد ذلك.

سجلت الحملة المضادة للدّين في المملكة المتحدة سلسلة من النجاحات الصغيرة من خلال أسلوب الضغط الهادف. يدرك المشاركون في حملات الدّين هذه أن الحكومة تحاول اكتساب "المجتمع المدني" بينما نحن نحاول التأثير على متخذي القرارات. هناك خطر حقيقي الآن في أن يتم اختيار أعضاء جدد. نحن مصرّون على أن الوعود الكبيرة لن تثنينا عن تحقيق هدفنا وهو وجود عالم بلا ديون. وسنبقى على وعي تام بالشروط الضارة التي تكون ملحقةً عادةً بالقروض وإعفاءات الدّين وتؤدي إلى التساهل مع الرأسمالية وهي شروط أُجبرت العديد من الدول الفقيرة على الالتزام بها.

وبعودة قمة مجموعة الدول الثمان مرة أخرى إلى المملكة المتحدة في 2005 م – بعد سبع سنوات من تلك الأوقات التي اتضح

فيها وجود التضامن المهم جداً بين المجتمع المدني في الشمال والشعوب المدنية في الجنوب - يرفع المشاركون في الحملات وجماعات الضغط في كل أنحاء العالم آمالهم هذه المرة في أن يكون هناك التزام مستمر وحقيقي بإلغاء الدّين غير المدفوع.

مصادر نشوء أزمة الدّين:

نشأت أزمة الدّين كتراكمات عقود من الإعارة والاستعارة المهملة وأحياناً الفاسدة التي لم يجن منها الفقراء أية فائدة، وازدادت سوءاً بوجود نظام اقتصادي عالمي أُعد من أجل مكافأة الأغنياء.

ترجع أصول أزمة الدّين هذه بالأزمة النفطية في السبعينيات حيث رفعت الدول المنتجة للنفط الأسعار بنسبة 400 بالمئة في عام 1973م. هذا الإجراء الذي اتخذ من خلال الدول المصدرة للنفط OPEC كان رداً على تهديدات لأرباحها بعد خفض قيمة الدولار وكردّ أيضاً على الدعم الغربي لإسرائيل.

أودعت الدول المنتجة للنفط الغنية رأسمالها في البنوك الغربية التي وجدت نفسها تغرق بالمال، فأقرضت بكرم وبإهمال أحياناً وبسعر منخفض للفائدة للدول النامية، واستمر الاقتصاد العالمي بالتدهور خلال الثمانينيات فارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعاً صاروخياً مجبرة الدول المقترضة على خفض الإنفاق العام حتى تتمكن من تسديد ديونها، فنقص الإتفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية المهمة الأخرى من أجل تسديد الدين. هذا الأمر استمر حتى وقتنا الحاضر.

نشأ الكثير من الدَّيْن الموجود كنتيجة للإنفاق العالي للأنظمة العسكرية والديكتاتورية خلال الحرب الباردة. أقرض الغرب هذه الأنظمة بشكل عشوائي من أجل أن تبقيها إلى جانبها، حتى الديموقراطيات التي حلّت محل الحكومات الديكتاتورية ورثت أيضاً هذا الدين الذي سيهدد بدوره وجود الديموقراطية.

دعمت هذه الكميات الضخمة من القروض مشاريع البناء الواسعة كالسدود ومحطات الطاقة. هذه المشاريع تعد "مترفة" وتعطي انطباعاً جيداً وتحسن من صورة الدول المدينة والدائنة. المشكلة هي أنها تُستخدم بشكل سيئ ولا يستفيد منها الفقراء (بل إنها أحياناً تضرّهم مثل أن تجبرهم على تغيير أماكنهم إجبارياً)، كما إنها أيضاً مصدر جذب للفساد.

هددت المكسيك عام 1982م في رفض تسديد ديونها، ففزع النظام المالي الدولي واتخذ المُقرِضون إجراءات لحماية أنفسهم من الخسارة. تدخلت المؤسسات الدولية، صندوق النقد الدوليIMF والبنك الدولي، اللذان يقعان تحت سيطرة الدول الغنية كوكالات دولية لتحصيل الديون. وقعت الدول الفقيرة في مصيدة دائرة شريرة من المفاوضات من أجل قروض جديدة تساعدها في تسديد الديون القديمة. هذه الطريقة السريعة في الحل زادت وعمّقت مشكلات الدين.

اليوم ثلث الدّين الذي ترزح تحته الدول الفقيرة يعود إلى صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي[1]. هاتان المؤسستان

تستجيبان لمالكي أسهمهما وهي الحكومات الوطنية وحقوق التصويت تُخصّص حسب المساهمة المالية المقدمة.

تسيطر مجموعة الدول السبع (مجموعة الثمان باستثناء روسيا) على أكثر من نصف الأصوات وكل دولة لها مدير تنفيذي يتم تعيينه في المجلس.

تمتلك الولايات المتحدة 17 بالمئة من الأصوات المتاحة ولديها حق النقض الفيتو Vetoعلى البنك الدولي، وفي المقابل تسيطر موزمبيق على 1.0 بالمئة من الأصوات. ويمثّل الدول الإفريقية البالغ عددها 46 دولة مديران تنفيذيان اثنان فقط.

لدى صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي القدرة على إعادة جدولة وخفض الديون، وقد استُخدمت هذه الميزة لفرض إصلاحات على الدول النامية التي عملت القليل لمساعدة اقتصادياتها المتهالكة وألحقت الضرر بالفقراء.

نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى تجربة الدول الأكثر فقراً في العالم وتوصّلت إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي المسؤولة على الأقل جزئياً عن المعاناة الكبيرة والفقر المتزايد، بالإضافة إلى تناقص الدخل السنوي في الدول التي تقع جنوب الصحراء الإفريقية[2].

مشكلة فرض الشروط:

يضع المُقرِضون شروطاً للقروض الجديدة والإعفاء من الديون التي تلحق الضرر غالباً بمواطني الدول الفقيرة. تضطر الدول

المثقلة بالدين إلى الالتزام بما يعرف ببرامج "التكيّف التنظيمي" التي تعود إلى خفض الإنفاق في الخدمات العامة وأسعار لا يمكن تحملها للخدمات الأساسية وبطاقة ضخمة وارتفاعات في الأسعار وعوائد منخفضة من التصدير. ومع ذلك فإن الدول الغنية استفادت من برامج التكيف هذه: اشترت شركاتنا الخدمات العامة للدول الفقيرة بأسعار زهيدة، وتتمتع بأفضل السلع الأساسية كالقهوة مثلاً بأسعار رخيصة.

تركّز العديد من الانتقادات الموجهة ضد قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دول الجنوب النامية والمشاركين في الحملات التي تقام بالدول الشمالية على الشروط المؤذية التي تلحق عادةً مع القروض أو برامج الإعفاء من الديون.

كل قرض يُقدّم من صندوق النقد الدولي IMF يكون متبوعاً بأكثر من 160 شرطاً، وإذا أرادت الدول أن تتأهل للاستفادة من برامج الإعفاء من الديون فإن عليها الالتزام بشروط البنك الدولي المسماة "تقليل الفقر وبرنامج النمو". هذه الشروط مشابهة لتلك المفروضة في برامج التكيف التنظيمي وتشمل ما يأتي:

- **تقليل الإنفاق الاجتماعي:**

تُجبر الدول على تقليل النفقات في الصحة والتربية وما شابههما.

- **تقليص الحكومة:**

يجب على الحكومات تقليل نفقات الميزانية عن طريق خفض الرواتب والبرامج.

- زيادة أسعار الفائدة:

لمحاربة التضخم يجب زيادة الفائدة المسحوبة على الدّين ونقلها للتوفير.

- إلغاء لوائح الملكية الأجنبية لمصادر الثروة والأعمال التجارية.
- إلغاء لوائح التعرفة الجمركية:

تتوقف الحكومات عن أخذ الضرائب من الاستيراد. تطبق هذه الضرائب عادة على البضائع التي تنافس البضائع المنتجة محلياً.

- قطع الإعانات الحكومية للسلع الأساسية:

على الدول أن تقلل الإنفاق الحكومي التي تقدم الدعم للسعر المخفض للخبز والنفط وغيرهما.

- إعادة تأهيل الاقتصاد للتصدير بدلاً من الاكتفاء الذاتي:

على الحكومات أن تعطي الحوافز للمزارعين لكي ينتجوا محاصيل نقدية مثل: (القهوة والقطن وغيرها) من أجل تصديرها للأسواق الأجنبية بدلاً من إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي، وتشجيع التصنيع لكي يركّز على نظام التجميع البسيط (الملابس غالباً) للتصدير بدلاً من التصنيع للدولة نفسها، وتشجيع استخراج الثروات المعدنية القيمة.

الدين والتجارة: وجهان لعملة واحدة

يرتبط الدّين بشكل معقد مع اختلال التوازن التجاري، فهو سبب ونتيجة لأداء التجارة الفقيرة في العديد من الدول النامية.

تعتمد معظم الدول الفقيرة في تسديد ديونها على الدخل الناتج من تصدير المحاصيل والمواد الخام. يُبقي النظام التجاري العالمي أسعار هذه السلع منخفضة وغير مستقرة بينما تجني الدول الغنية أرباحاً ضخمة عن طريق صناعتها أو معالجتها . في الثمانينيات ضغط المُقرِضون على الدول الفقيرة من أجل زيادة الإنتاج لهذه المحاصيل والمواد الخام، الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار. هذا يعني أنه زادت الدول الفقيرة من كدها وتعبها من أجل زيادة الإنتاج عندما قلت أرباحها، وبالتالي صعب عليها تسديد ديونها. استمرت المشكلات الناتجة من انهيار أسعار السلع الاستهلاكية حتى الآن. خلال عامي 2000م إلى 2001م، انخفض السعر العالمي للقهوة بنسبة 60 بالمئة، الأمر الذي أدى صعوبات كبيرة في التسديد لكل من إثيوبيا، هندوراس، شيكاجوا رواندا، أوغندا، وتنزانيا[3].

استمرت الدول الغنية في تمييزها ضد الدول الفقيرة التي تحاول زيادة القيمة للمواد الخام عن طريق معالجتها أو تصنيفها، حيث بلغت تكلفة العقبات التجارية في وجه الدول النامية 700 بليون دولار أمريكي في السنة على شكل مكتسبات تصديرية ضائعة[4].

تدعم الدول الغنية منتجيها وخاصة في مجال الزراعة، مما جعل الأمر مستحيلاً للدول الفقيرة أن تنافس. يقوّض الدخل الضائع كنتيجة لنظام الحماية الذي تتبعه الدول الغنية قدرة الدول الفقيرة على تسديد ديونها. ومع ذلك فإن الدول الغنية كدول

مُقرِضة تصر على أن تكون الدول الفقيرة معرضةً لقوى تجارية مسرفة لا يحكمها ضابط، يقول جيمس ويلفنسون رئيس البنك الدولي في عام 2002م [5] ما يلي:

الدعم الزراعي في الدول المتقدمة الذي يصل إلى 350 بليون جنيه إسترليني سنوي يبلغ سبعة أضعاف ما تنفقه الدول في المساعدة التنموية ويعادل الدخل القومي السنوي لكل دول إفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. هذه الإعانات الحكومية تشلّ فرص إفريقيا في التخلص من الفقر. على الدول الغنية أن تقلل من هذه الإعانات.

أثر الدّين: التكلفة البشرية

تعزّز المستويات غير المستقرة للدين غير المدفوع نموذج العولمة الذي يعتمد على اقتصاديات الليبرالية الجديدة. إنه هذا النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يعمل ضد الناس، فاقتصاد الدول الفقيرة المدينة يخضع لسيطرة مؤسسات متعددة ولا تعكس حاجات مجتمعها.

يمثل هذا الطلاق أو الانفصال بين الاقتصاد والمجتمع لب المشكلة مع الديموقراطية العالمية الحالية التي رأت في أزمة الدّين مبرراً لغرضها. تسيطر الأسواق العالمية الآن على الديموقراطيات الوطنية، وتبين لها ما يجب عليها أن تقوم به. أصبحت الحكومات الآن تأخذ التعليمات من الأسواق العالمية بدلاً من أخذها من شعوبها والنتيجة مدمرة.

الشروط الملحقة بالقروض وآليات الإعفاء من الدّين ضارة للاقتصاديات الفتية الناشئة وسيستمر مواطنو هذه الدول بدفع الثمن.

الصحة:

تنفق حكومة زامبيا في الجنوب من إفريقيا 25 بالمئة من ميزانيتها في تسديد الديون، ويمثل هذا ثلاثة أضعاف ما يتم دفعه للعناية الصحية. ويحمل تقريباً 20 بالمئة من البالغين فيروس نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز HIV/AIDS في زامبيا، ويعيش 86 بالمئة من السكان تحت خط الفقر.

متوسط العمر للشخص في زامبيا هو 33 سنة وهو أقل معدل لأي دولة في العالم[6]. كما أن 45 بالمئة من سكان منطقة كوبربلت Copperbelt، وهي إحدى أغنى المناطق في الثروات في الدولة، لا يستطيعون تحمّل أخذ أطفالهم إلى الطبيب نتيجة لارتفاع الأجور وفقدان الوظائف بعد خصخصة مناجم الذهب في زامبيا[7].

هناك 18 طبيباً لكل 100000 شخص في غويانا في أمريكا الجنوبية، و18 بالمئة من السكان يعانون عن سوء التغذية، ومع ذلك تدفع غويانا أربعة أضعاف ما تدفعه للصحة لتسديد الديون[8].

التعليم:

في بوركينا فاسو حيث تبلغ نسبة الأمية بين الرجال 66 بالمئة وتبلغ عند النساء 90 بالمئة، تدفع الدولة ضعف ما تدفعه للتعليم لتسديد الديون، بينما يذهب ثلث الأطفال فقط إلى المدارس[9].

المـاء:

استلمت شركة تابعة لعملاق المياه ثيمس ووتر Thames Water خدمة تزويد المياه لمدينة مانيلا في الفلبين. أدى ذلك إلى زيادة في الفاتورة بلغت سبعة أضعاف في الشرق وخمسة أضعاف في الغرب. أفلست الشركة بعد ذلك تاركة وراءها أكثر من 4000 مهمة إصلاح متأخرة ووباء الكوليرا.

وفي غانا غرب إفريقيا يعيش 70 بالمئة من السكان بأقل من دولار واحد يومياً و 30 بالمئة منهم يفتقدون ماء الشرب النظيف، وتحت ضغط من المقرضين شرعت الحكومة في تطبيق المياه العامة في المدينة الذي أدى إلى ارتفاع مضاعف في رسوم الخدمة[10].

● الحملات:

- حملة اليوبيل:

بدأت حملة اليوبيل Jubilee 2000 في عام 1997م. كان تجمّعاً لتحالف عدة جماعات تشارك في حملات خاصة بقضية الدّين، شارك من بريطانيا شبكة أزمة الدّين Debt Crisis Network والعديد من وكالات المساعدة الرئيسة. انتشرت الفكرة وأصبحت الحملة عالمية واشتركت فيها العديد من دول العالم من كلا الشمال والجنوب. كانت مطالبها هي الأكبر محتلةً مكاناً في كتاب جينيس للأرقام القياسية، حيث جمعت أكثر من 24 مليون توقيع في 160 دولة.

حدث نجاح عظيم في المملكة المتحدة في عام 1998م عندما أحاطت سلسلة بشرية باجتماع قمة مجموعة الدول الثمان G8 في بيرمينجهام التي تكلمنا عنها سابقاً. خرج توني بلير والتقى بقادة الحملة ولأول مرة دخلت قضية الدّين الدولي جدول أعمال مجموعة الدول السبع G7 وما زالت.

وفي السنة التالية في قمة مجموعة الدول الثمان في كولون، وعد قادة مجموعة الدول الثمان بإلغاء دين بلغ 100 بليون دولار أمريكي، وهذا الرقم يمثل ثلث ما كانت تطالب به هذه الحملة، لكنها خطوة في الاتجاه الصحيح. من ذلك الحين لم تقدم القمم التالية أية عروض، كما أن الوعد بالإعفاء من الدّين البالغ 100 بليون دولار أمريكي لم ينفذ بعد.

كان الجميع ينظر إلى تحالف اليوبيل 2000 أو Jubilee 2000 على أنه حملة قصيرة المدى هدفها هو إلغاء لدين مع حلول الألفية الثالثة، وقد كتب في دستوره أنه سيتوقف مع نهاية عام 2000، لكن على الرغم من الوعود التي قُدمت في كولون عام 1999م إلا أن الأصوات من حملة اليوبيل في الجنوب أخبرت الشركاء في الحملة من الشمال أنهم في الوقت الذي يقدّرون فيه الجهود التي بُذلت إلا أنهم يرون أنه من السذاجة أن تنتهي مشكلة هذه القضية الكبيرة خلال وقت قصير كهذا وكانوا مصرّين على أن تستمر الحملة وأنه يجب علينا نحن الشماليين أن نجعلها تستمر.

تم تأسيس حملة "ألغوا الديون" Drop the Debt في المملكة المتحدة عام 2001م وتستمر لمدة سنة من أجل قمة مجموعة الدول

الثمان في جنوه. وعدت جنوه أول الأمر بالكثير حتى أسفرت الانتخابات العامة الإيطالية عن فوز حكومة يمينية وأسفرت المواجهات بين المتظاهرين ضد العولمة والشرطة الإيطالية عن أحداث عنف في الشوارع، وأيضاً في 2001م ظهرت في بريطانيا حملتان هما حملة اليوبيل من أجل قضية الدّين، واليوبيل الاسكتلندي وكلتاهما جاءتا لإكمال دور حملة "ألغوا الديون". معظم الدول التي كانت لديها مشاركة في حملة اليوبيل 2000م أصبحت لديها منظمات وريثة تستمر في المطالبة بإلغاء الدين عن كاهل الدول الفقيرة في العالم.

الدول الفقيرة المثقلة بالدين : HIPC عملية خاطئة:

جاء برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC كاقتراح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF وتمت الموافقة عليه قبل الحكومات حول العالم في عام 1996م، وقد بشر ذلك البرنامج بخروج نهائي من مشكلات الدّين للدول الفقيرة، إلا أنه بعد تسع سنوات من إنشائه ما زالت الدول الفقيرة معتقلةً تحت وطأة الدين. السبب وراء فشل هذا البرنامج هو الخطأ الأساسي في الطريقة التي يتم فيها تصميم برنامج الإعفاء من الدين.

الإعفاء من الدين محسوب بالمقياس الخطأ

بموجب قانون الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC، إذا كانت ديون الدولة 5.1 مما تقدرّه، فإن الديون "غير مستقرة" ويجب

اتخاذ خطوة في هذا الصدد وهي خفض الدين دون هذا الحدّ. المشكلة هنا هو استخدام الصادرات كأداة للقياس. هذا يخبرنا القليل فقط عن كيفية استخدام ميزانية الحكومة في الدولة الفقيرة في تسديد الديون. ترى حملة اليوبيل أنه من الأفضل النظر إلى ما تحتاجه الدولة الفقيرة من المال لمواجهة الفقر بفعالية، ثم خفض الديون حسب هذا المعيار.

قرارات الإعفاء من الدين بالاعتماد على التنبؤات الخاطئة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

التنبؤات الصادرة من صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي حول النمو الاقتصادي في الدول النامية غالباً ما تكون متفائلة ولا تضع اعتباراً للتجارب السابقة. ومع ذلك فإن هذه التنبؤات يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات حول كمية الدّين المُلغى. أيضاً، تنظر هذه التنبؤات إلى احتمال انهيار الأسعار بسبب الصادرات والكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات.

تقليل الفقر: من هو المسيطر؟

يُطلب من الدول التي تشترك في برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين.

تقديم وثيقة استراتيجية تقليل الفقر PRSP بعد استشارة منظمات مدنية خاصة بالمواطنين، بحيث تصف هذه الوثيقة كيفية استخدام المال الذي سيتم توفيره من خلال الإعفاء من الدّين في مكافحة الفقر. وعلى الرغم من أن هذا يبدو جيداً من الناحية

النظرية إلا أن هذه الأوراق من الناحية العملية يجب أن تتم الموافقة عيها من المُقرضين، وبالتالي فإن حكومات الدول الفقيرة ستكتبها طبقاً لمواصفات صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي. أما المنظمات الخاصة بالمواطنين في الدول النامية فإنها تشتكي من أن الشرط الذي يقضي باستشارتهم في هذا الخصوص يتم تجاهله أو توفيره من خلال خدمة مدفوعة تحتوي على ورقة استراتيجية تقليل الدّين مشابهة لبرامج "التكيف التنظيمي" سيئة الذكر التي استبدلوها.

ذنوب الإهمال:

يهدف برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC إلى مساعدة الدول الأكثر فقراً والأكثر ديناً في العالم، إلا أن الدول الأكثر فقراً وفاقة لم تتأهل بعد للإعفاء من الدين بسبب الصراعات أو عدم الاستقرار الأمني. هناك أيضاً آخرون تم استثناؤهم على نحو غامض على الرغم من المستويات العالية للدّين والفقر. نيجيريا حيث يعيش 20 بالمئة من سكان المناطق التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، أحد هذه الاستثناءات الصارخة، وقد كانت سابقاً في القائمة الأصلية لبرنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC ثم اختفت. بنجلاديش وجامايكا مثالان آخران.

نور في نهاية النفق:

على الرغم من أن المشكلات ما زالت قائمة في آلية الإعفاء من الدين الحالية والالتزام بإلغاء الدين بطيء التحقيق إلا أن

هناك فرقاً كبيراً عندما تم إلغاء الدين، وأوضحت دراسة حديثة لعشر دول تلقت إعفاء جزئياً من الدين أن:

- الإنفاق على التعليم في 1998م كان 929 مليون دولار، بينما هو اليوم 1306 مليون دولار أمريكي، أي أكثر بمقدار الضعف مما تم إنفاقه على تسديد الديون.
- موزمبيق قدمت برنامج تطعيم مجاني للأطفال.
- تم إلغاء أجور الدراسة للتعليم الابتدائي في أوغندا، ملاوي، زامبيا، تنزانيا، والمناطق الريفية في بنين.

من يملك سلطة إلغاء الدين وتغيير القوانين؟

دون الإلغاء التام والكامل للدين والتجارة العادلة والزيادة في المساعدات، لن تتمكن الدول الفقيرة في العالم من الوصول إلى الهدف التنموي في الألفية الثالثة في حلول عام 2015م[11]. لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الثمان، السلطة والإمكانيات في إلغاء الدّين وتغيير القوانين. في النهاية تظل الإرادة السياسية حجر عثرةٍ في هذا الاتجاه.

إذا أردنا أن نجد حلولاً حقيقية ودائمة لمشكلة الفقر العالمي فإنه يجب إلغاء الديون. تستطيع مجموعة الدول الثمان توفير الإرادة السياسية لمثل هذا الأمر. تملك مجموعة الدول الثمان نصف الأصوات في مجلس الصندوق الدولي IMF والبنك الدولي. هذا يعني في النهاية أن مجموعة الدول الثمان تملك القدرة على

إلغاء الديون عن الدول الفقيرة ليس من حكوماتها فقط وإنما أيضاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[12].

لو قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإلغاء جميع الديون التي على الدول الفقيرة (37 بالمئة من كل الدّين) فإن هذا سيحدث فارقاً ضخماً. هناك دليل قوي على أن هاتين المؤسستين متخمتان برأس المال وقادرتان على إلغاء الديون المستحقة لهما دون مساعدة خارجية ودون أن تضرّا بعمليات الإقراض وتصنيف الدّين [13]. هناك دعم متزايد من قبل المجتمع المدني لاقتراحٍ يقضي ببيع احتياطي الذهب الذي يملكه صندوق النقد الدولي من أجل دعم إلغاء الدين؛ إذ إن بيع 5 مليون أونصة من ذهب الصندوق سنوياً طريقة معقولة ويمكن تحمّلها لتمويل الإعفاء من الدين للدول الفقيرة[14].

وجهة النظر الأخلاقية حول إلغاء الدين واضحة. طرق إعادة التسديد للمقرضين غير أخلاقية: أسعار الفائدة عند التسديد أعلى معيار السوق، وقد تصل مستويات الدين إلى خمسة أضعاف القيمة الحقيقية للقرض الأصلي. لكي تسدد مثل هذا الدّين كاملاً فإن هذا يعني اضطراباً اقتصادياً كبيراً وفقراً مدقعاً، مثلما أن الشروط الضارة والملحقة مع القروض وبرامج الإعفاء من الدين أدت إلى البطالة الزائدة وتقليل الإنفاق على الصحة والتعليم. أي أن الشروط السيئة للتجارة لأهل الجنوب تعني ميزات اقتصادية عظيمة لأهل الشمال[15].

يمكن لوجهة النظر الاقتصادية والأخلاقية أن تكسب النقاش. يجب أن نستمر في النضال من أجل الحصول على الإرادة السياسية التي يمكن أن تجعل هذا الأمر ممكن الحدوث. سيستمر المشاركون في الحملات المطالبة بإلغاء الدّين بنسبة مئة بالمئة على الدول الفقيرة في العالم، وسيطرحون النقاط التالية:

1- يجب إلغاء كل الديون غير المدفوعة المستحقة على الدول الأشد فقراً في العالم بوسائل شفافة وعادلة.

2- ينبغي أن تكون الموارد الضرورية لتحقيق مثل هذا الإلغاء مضافةً إلى وليست مأخوذة من الموارد المالية المخصصة لأهداف المعونات الخارجية الموجودة.

3- يجب أن توقف المؤسسات المالية الدولية مطالباتها من الدول الفقيرة تنفيذ سياسات اقتصادية ضارة مثل: الخصخصة والتحرر كشروط أساسية لضمان الإعفاء من الدين.

4- يجب التنفيذ الفوري لإلغاء الدين بصفة جماعية وكاملة، خاصة وأن العديد من الدول قد أوضحت أن المال الذي تحرر بفعل الإعفاء من الدين سيتم إنفاقه في مكافحة الفقر.

5- الدعم المالي التنموي في المستقبل للدول الأكثر فقراً في العالم يجب أن يكون منحازاً نحو المنح (دون أن تكون هناك شروط ضارة) حتى يأتي الوقت الذي تكون فيه هذه الدول قادرة على تحمل قروض ذات أسعار منخفضة للفائدة.

ستستمر حملة إلغاء الدين غير المدفوع في جميع أنحاء العالم. نجحت حملة اليوبيل 2000 في تعبئة الرأي العام، وسيستمر المجتمع المدني في حملته نحو التغيير حتى تنتهي أزمة الدّين. وسيستمر المشاركون في الحملة في طلب التغيير في كل اجتماع سنوي لحكومات مجموعة الدول الثمان. حان الوقت الآن في أن تكون حكوماتنا مسؤولة عما تقوم به، كما أنه يجب التأكد من شعورهم بضغط الرأي العام الذي سيؤدي بدوره إلى توفير الإرادة السياسية لإلغاء الدين غير المدفوع.

نستطيع أن نحدث تغييراً، لكنه

شيء عالمي. نحن لسنا وحدنا.

***ليبوتمانق سيكقو**، 15 سنة، جنوب إفريقيا*

---

(1) Drp the Debt (2001) "Reality check", Drop the Debt, April,p 26.

(2) World Development Movement (2002), Campaign Briefing : A Challenge to the G7 Finance Ministers meeting in Canada. Fidding, while Africa suffers, WMD, June, p. 7

(3) Oxfam(2002) Debt relief and the HIV/AIDS Crisis in Africa , Oxfam,3 June, p 19.

(4) Trade Justice Movement, Founding Statement, TJM www.tjm.org.uk/about/statement.shtml

(5) World Bank press release, 26 June 2002.

(6) Jubilee Pus (2001) "HIPC-flogging a dead process", September.

(7) Christian Aid(1998) Field of Graves, London, September, p 14.

(8) Jubilee Pus (2001) "HIPC-flogging a dead process", September www.jubileepus.org/analysis/reports/flogging_process_text.htm

(9) Greenhill, R (2002) Jubilee research at the New Economics Foundation and Jubilee Dept Campaign, "The unbreakable link: dept relief and the millennium development goals", Jubilee research at the New Economics Foundation and Jubilee Dept Campaign, Febraury, p 14.

(10) Amenga-Atego, R N (undated) CAP of Water Campaign . Water Privatization in Ghana : The reality and the mirage, CAP of water Campaign, p 2.

(11) مجموعة من الأهداف التي تمت الوافقة عليها دولياً التي تهدف إلى تقليل أعداد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً مع حلول عام 2015.

(12) Drop the Debt(2001) frequently Asked questions, Factsheet, Drop the Debt.

(13) Jubilee Research for Debt and Development Coalition Ireland (2003) Can the world Bank and IMF Cancel 100% of Poor Country Debt",p.4

(14) Sony Kapoor Jubilee Research for Debt and Development Coalition Ireland (2004) IMF Gold Sales and Multilateral Debt Cancellation, September, p2.

(15) Potter, George Ann (2000) deeper than Debt, Latin American Bureau, London, p78.